

## ملف منظمة الصيد البحري

تترافع مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، عن ملف قضية منظمة الصيد البحري، والتي تضم صيادين عربا ويهودا من مختلف مناطق الصيد الساحلية في البلاد.

في الآونة الأخيرة، أُلْمِست تحركات مكثفة لموظفي الدوائر الحكومية لفرض سيطرتها على الشواطئ الساحلية، حيث منعت السلطات الإسرائيلية الصيادين من عكا وحيفا وجسر الزرقاء والفريديس ويفا ومناطق ساحلية أخرى، من صيد أنواع كثيرة من الأسماك وأبعدتهم من بعض المناطق للصيد.



(شاطئ جسر الزرقاء- تصوير "عرب 48")

تهدف سياسة التضييق الممنهجة هذه من قبل السلطات الإسرائيلية إلى تنفيذ مخططات جديدة لتوسيع المحميات الطبيعية على طول خط شاطئ البحر لتصبح كمثال البلدات السياحية ولن يكون الصيد وفيرًا، وكل هذه المحميات سوف تستولي على مناطق كثيرة داخل البحر والتي تعتبر غنية بالأسماك وتحويلها إلى محمية طبيعية يُمنع الصيد فيها، وهذا سيمس بشكل كبير الصيادين ومصدر رزقهم، لذلك فإن مطلب

الأهالي الوحيد هو منحهم حرية الصيد دون فرض تقييدات عليهم، علمًا أن صيد الأسماك هو مصدر رزقهم الوحيد.

الهجمة على فرع صيد الأسماك في البلاد عمومًا تهدد الصيادين ومصدر رزقهم بسبب هذه القيود والمخططات التي ستزيد الخناق على الصيادين من قبل وزارة الزراعة وسلطة الطبيعة والحدائق، وتتمثل هذه القيود بفرض السيطرة على البحر وسلك الصيد بشكل عام، من خلال فرض قيود على أدوات الصيد والأساليب المتبعة للصيد المهني من سنين، وكذلك التقييد الزمني من ناحية فترات الصيد، إضافة إلى منع اصطياد أنواعًا كثيرة من الأسماك بحجة أنها أسماكًا محمية.



(تضييق على الصيادين- جسر الزرقاء)

لذلك، فإن الصيادين يمنعون من الصيد في موسم التكاثر، ولا يعرضونهم بمبالغ مالية عوضًا عن ذلك، إذ أنهم في هذه الفترة لا يعملون ولا يوجد أي معيل بديل لهم، هذا فضلًا عن شاطئ جسر الزرقاء يُعد رمز من رموز الصمود للفلسطينيين في هذه البلاد، وهناك علاقة كبيرة بين سكان جسر الزرقاء والبحر، وغير مقتصر ذلك فقط على مهنة الصيد، إنما عن هوية وتراث وثقافة، لذلك كل السياسات

الإسرائيلية ستقضي على صيد الأسماك، وبالتالي ستمحو هذا الموروث التاريخي وتمنع السكان من ممارسة حقهم في البحر بشكل حر، وهذه هي بداية الاستيلاء على الحيز العام في البحر.

في سنة 2016 أعدت وأقرت "خطة الإصلاح" بخصوص فرع الصيد، والتي ألحقت ضررًا فادحًا بالصيادين، وتبين بأنه انخفض محصول الأسماك البحرية بنسبة 50% عما كانت عليه قبل "خطة الإصلاح". هذا عدا أن وزارة الزراعة خصوصًا، وسلطة الحدائق والطبيعة، وشركة حماية الطبيعة لم تسرع للنجدة بعد تراجع الكميات والشحة في الأسماك، بل طالبت بتشديد التقييدات والاستمرار بتقليص فرع الصيد أكثر وأكثر. أضافت بعد ذلك السلطات خطيئة أخرى على الجريمة، حيث أعلنت وزيرة حماية البيئة، غيلا غملليل، عن عدد من أسماك اللوكس، كأسماك محمية يُحظر صيدها، وبذلك ألحقت ضررًا فادحًا، مرة أخرى، في مصدر رزق الصيادين الذين وصلوا مرحلة الجوع والفقر المؤلم.



(قرية الصيادين في جسر الزرقاء)

في 2021/4/19، طالبت منظمة الصيد البحري، في رسالة تحذيرية مستعجلة، بعثتها لوزارة الزراعة؛ بإلغاء "خطة الإصلاح" في فرع صيد الأسماك فوراً، قبل اتخاذ الإجراءات القانونية بهذا الصدد. وذلك في أعقاب تحقيق صحفي، قالت المنظمة، في بيان أصدرته كذلك، إنه أثبت ودعم ادعاءات الصيادين، بأن هناك تدخلا من قبل جهات خضراء وجهات خاصة غريبة، في إدارة فرع الصيد وفي الحيز البحري في البلاد.

وجاء في بيان المنظمة: منذ عقد ونحن نحذر من المؤامرة التي تحيكها جهات عمومية وخاصة بهدف القضاء على فرع الصيد البحري، ومساندة أباطرة الاقتصاد وجهات ذات مصالح خاصة بتخريب البيئة البحرية، والمس في الكائنات البحرية والثروة السمكية. الجهات ذاتها، التي تعتبر حارسة للطبيعة، للوهلة الأولى، والمؤتمنة على الطبيعة والبيئة، خانت الأمانة وخانت الجمهور، ومنحت شرعية وحق بالوجود للغزاة الذين يهدمون بحرنا، وبالمقابل يسلبون حق الوجود من الصيادين، أبناء البحر، ويحاولون عبر حملات شيطنة وتشويه إبعادنا من الحيز البحري، ولا يُخفون بأن هدفهم الأعلى هو القضاء على موروث وفرع الصيد البحري.

وعلى إثر ذلك، قررت منظمة الصيادين القطرية عدة خطوات فضلا عن الاعتراضات التي قدمتها، وقدمت مخطط بديل يحاول أن يخفف كل الأضرار الناجمة من هذه المخططات، إضافة إلى عرض مطالب على السلطات بأن تحمي فرع صيد الأسماك وحقوق الصيادين وأيضا خطوات احتجاجية في الموانئ وأمام المكاتب المسؤولة.



(نضال منظمة الصيادين يتواصل: تصوير "عرب 48")

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، ترافعت عن منظمة الصيد البحري في هذا الملف، والتي تضم صيادين عربا ويهودا، وقدمت التماساً للمحكمة المركزية في اللد طالبت فيه المحكمة بإلغاء تصاريح الصيد التي أصدرها مدير قسم الصيد البحري في وزارة الزراعة، خلال فترة تكاثر الأسماك وحظر الصيد لعام 2021 التي تبدأ من الخامس والعشرين من شهر نيسان حتى الثلاثين من شهر حزيران، غير أن المحكمة رفضت الالتماس في 2021/4/29.



(من جلسة المحكمة المركزية في اللد- 2021/4/29)

وردًا على الالتماس، استعرضت منظمة الصيد البحري، في الجلسة التي عقدت منتصف شهر نيسان 2021، بواسطة موكلها المحامي مصطفى السهيل، من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، اعتراض الصيادين على نُظم حظر الصيد، في ظل التغييرات التي طرأت على ظروف الصيد، والهزة الاقتصادية التي ضربت الصيادين في السنة الأخيرة، وتمثلت بوباء الكورونا، كارثة القطران وعدم منحهم تعويضات مقابل حرمانهم من العمل على مدار عدة أشهر خلال فترة الحظر.



(المحامي مصطفى السهيل، من مؤسسة ميزان)

المحامي مصطفى السهيل، من مؤسسة ميزان، الذي ترافع عن منظمة الصيد البحري، عقب على القرار بالقول: "أرادت شركة حماية الطبيعة التشديد على الصيادين أكثر بكثير من قيود الصيد التي فرضت من قبل مدير قسم الصيد في وزارة الزراعة، والاستجابة لهذا الالتماس هي بمثابة حكم إعدام لمئات الصيادين وآلاف العائلات التي تقف من فرع الصيد البحري. كلي أمل بأن يضع قرار المحكمة رفض الالتماس وتغريم شركة حماية الطبيعة بدفع المصاريف لكل الجهات، حدًا لنهج الشركة الذي لا يراعي الضائفة التي تعيشها آلاف العائلات".



(طاقم ميزان في جلسة المحكمة المركزية في الدد- 2021/4/29)

وقام قاضي المحكمة، سطورل أحيكام، بتوبيخ شركة حماية الطبيعة، بعد الاستماع إلى ادعاءات وردود الملتمس ضدهم، وطلب من المحامي وكيل شركة حماية الطبيعة بسحب الالتماس، إلا أن طلبه قوبل بالرفض، مما جعله يُصدر، قرارًا برفض الالتماس، مؤكدًا في القرار أنه لا يوجد مكان للتدخل بقرارات

مدير قسم الصيد في وزارة الزراعة، وفرض على شركة حماية الطبيعة، دفع مصاريف بقيمة 15 ألف لكل طرف، قامت بالالتماس ضده وقدم ردًا في المحكمة.

وعقبت منظمة الصيد البحري على القرار بالقول؛ "هذا قرار هام ويثبت أن هدف شركة حماية الطبيعة التي تقوم بالالتماس سنويًا ضد الجهات ذاتها وبنفس الموضوع وخصوصًا ضد صيادي الأسماك، دون الاعتماد على أساس علمي، ليس حماية الطبيعة والبحر، وإنما تنفيذ التزامها لأباطرة الاقتصاد، الذين يمولون الالتماسات والدعاوى القضائية، وكي تسجل مهمة أخرى في تقرير نشاطها السنوي وبند مصاريف آخر في معركتها ضد الصيد البحري. يوجد الآن دليل قضائي، يثبت حملة الكذب والتشويه التي تقودها جمعية حماية الطبيعة ضد الصيد البحري والصيادين".

منظمة الصيد البحري أكدت بأن حظر الصيد التقليدي في موسم التكاثر دون دفع تعويضات هو بمثابة ضربة قاضية للصيادين وقالت: "لا يمكن اتخاذ اجراء صارم كهذا في دولة ديموقراطية حقيقية. هذا سطو وحشي لقوت ومصدر رزق أناس هدفهم الوحيد كسب قوتهم بشرف وكرامة. نحن لا نريد نقودًا. نحن نريد أن نعمل! نأمل بأن تكون هذه السنة، السنة الأخيرة لهذا الظلم، وأن تقوم المحكمة العليا بالإيعاز للدولة للالتزام بالأوامر وإعادة العدالة لمجراها الطبيعي".





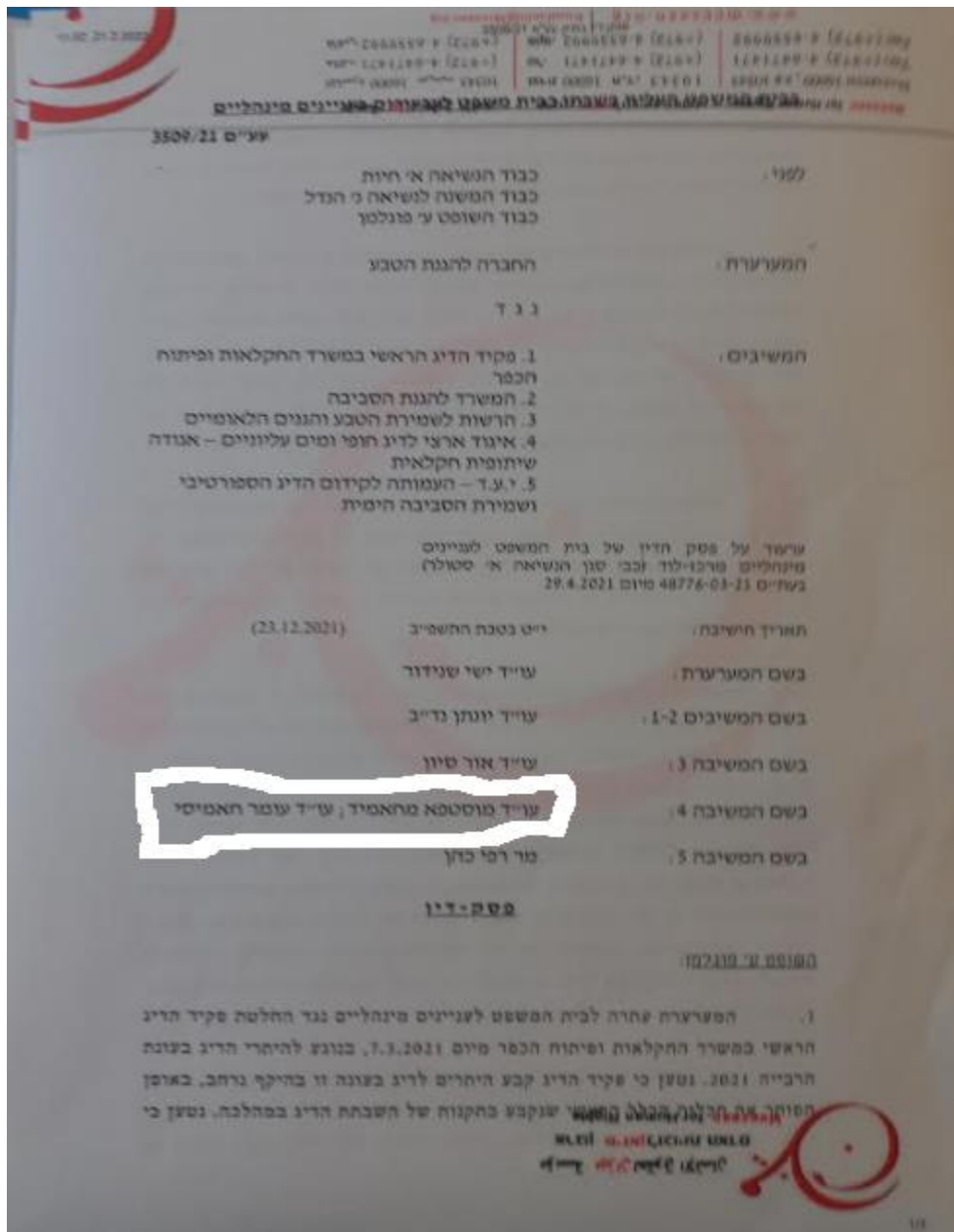
(منظمة الصيد البحري- جسر الزرقاء)

في 2021/11/22 أُلزمت المحكمة المركزية في اللد، بصفتها محكمة للشؤون الإدارية وزارة الزراعة، بتسليم منظمة الصيد البحري، كل المعلومات المطلوبة التي استند عليها قسم صيد الأسماك في الوزارة، خلال إقراره نظم الصيد الجديدة للعام 2016، وإعداده خطة إصلاح لفرع الصيد البحري في البلاد. وقال وكيل منظمة الصيد البحري، المحامي شاي ليفي، إنه "قدمنا طلبا للحصول على معلومات في سياق قانون حرية المعلومات، وبعد 60 يوما حصلنا على أجوبة جزئية ومعلومات عامة وفضفاضة، غير عينية وغير واضحة".

في 2021/12/23، قدمت منظمة الصيد البحري، التماساً إلى المحكمة العليا ضد وزارة الزراعة ومدير قسم صيد الأسماك في الوزارة، في أعقاب رفض الأخير تغيير آلية دعم الصيادين خلال فترة حظر الصيد

כל عام, וرفضه صرف التعويض للصيادين عن سنوات سابقة، رغم تنفيذ النظم وفرض حظر صيد، لمدة شهرين خلال الأعوام 2017 و2020 و2021.

وطالبت منظمة الصيد في كتاب الالتماس، إلغاء نظام الدعم لسنة 2021، بسبب العيوب القانونية والخروق الخطيرة التي تنتهك حقوقا أساسية، فضلا عن الشروط القاسية للحصول على الدعم؛ كما طالبت المنظمة بأن تضع وزارة الزراعة آلية تعويض سنوية مناسبة وثابتة.



(التماس للعليا باسم منظمة الصيد بواسطة محامين منهم مؤسسة ميزان، مصطفى محاميد وعمر خماسي)

وقال المتحدث باسم منظمة الصيد البحري، سامي العلي، إننا "رفضنا التعويض الضئيل الذي بالكاد يصل إلى مبلغ 6 آلاف شيكل، مقابل شهرين من منع الصيد وحرمان الصيادين من مصدر رزقهم"، إذ أن التعويض لا يتناسب بصورة معقولة مع حجم الضرر الاقتصادي الذي يتكبده الصيادون فترة حظر الصيد في السنوات الخمس الأخيرة".

وأشار إلى أن "حظر الصيد القسري يتناقض مع قانون أساس حرية العمل، طالما لم يقابله أي تعويض مالي يساعد الصيادين على العيش الكريم خلال فترة تعطيل عملهم ومنعهم من الصيد".



(على اليمين المتحدث باسم منظمة الصيد البحري، سامي العلي)